

Distr.: General
9 August 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

كبار السن المحرومون من حريتهم

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهر *

موجز

تقدم الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهر، في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/42، لمحة عامة عن أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتحليلاً مواضيعياً لحالة كبار السن المحرومين من حريتهم في سياقات مختلفة. ويبحث التقرير ما يعنيه الحرمان من الحرية من منظور كبار السن وكيف يؤثر على تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان؛ ويحلل بعض الأسباب الكامنة وراء حرمان كبار السن من حريتهم؛ ويسلط الضوء على التحديات والمخاطر في مجال حقوق الإنسان في ثلاثة سياقات محددة (العدالة الجنائية؛ والاحتجاز المتصل بالهجرة؛ وأوضاع الرعاية)؛ ويقترح سبلاً لحماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المحرومين من حريتهم. ويخلص التقرير إلى مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الدول والجهات ذات المصلحة.

* أثق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة له.



المحتويات

الصفحة

3	 أنشطة الخبرة المستقلة	أولاً -
3	 الزيارات القطرية	ألف -
3	 الأنشطة الأخرى	باء -
4	 كبار السن المحرومون من حريتهم	ثانياً -
4	 الحرمان من الحرية في السن المتقدمة	ألف -
8	 الأسباب الكامنة وراء حرمان كبار السن من حريتهم	باء -
10	 مخاطر وتحديات حقوق الإنسان في حالات الحرمان من الحرية	جيم -
17	 حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المحرومين من حريتهم	دال -
22	 الاستنتاجات والتوصيات	ثالثاً -

أولاً - أنشطة الخبرة المستقلة

1- تقدم الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهر، هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 12/42. ويتضمن التقرير لمحة عامة عن أنشطة الخبرة المستقلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويورد تحليلاً مواضيعياً لحالة كبار السن المحرومين من حريتهم.

ألف - الزيارات القطرية

2- تشكر الخبرة المستقلة حكومات بنغلاديش وفنلندا ونيجيريا على دعواتها للقيام بزيارات رسمية. وهي ممتنة للتعاون الذي لقيته خلال زيارتها القطرية الرسمية إلى فنلندا، في عام 2021، وتطلع إلى زيارتها إلى بنغلاديش ونيجيريا، المقرر القيام بهما في النصف الثاني من عام 2022. وتود أيضاً أن تشكر حكومتي الجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا على دعوتها إلى القيام بزيارات وتطلع إلى تعاونهما في المستقبل. وتشجع الدول الأعضاء بقوة على الاستجابة لطلباتها التي لم تتلق عليها رداً بعد.

باء - الأنشطة الأخرى

3- وجهت الخبرة المستقلة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رسائل إلى الحكومات، فردياً وبالإشتراك مع ولايات أخرى، بشأن حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. كما أصدرت الخبرة المستقلة نشرات صحفية فردياً ومع المكلفين الآخرين بولايات، بما في ذلك بيانات عن التحيز ضد المسنين والتمييز على أساس السن، بمناسبة اليوم الدولي لكبار السن في عام 2021، وعن العنف والإساءة والإهمال ضد المسنين بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين في عام 2022.

4- وتماشياً مع ولايتها، شاركت الخبرة المستقلة في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة وقدمت ملاحظات إلى فريق خبراء بشأن ما يلي: (أ) مساهمات كبار السن في التنمية المستدامة؛ و(ب) الإسهامات المعيارية في مجال التركيز، المعنون "الوصول إلى العدالة". وحضرت أيضاً مناسبتين جانبيتين على هامش الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية، إحداها معنية بالمسنات والأخرى بانعدام الأمن الاقتصادي لدى كبار السن.

5- وفي الفترة الفاصلة بين آب/أغسطس 2021 وتموز/يوليه 2022، شاركت الخبرة المستقلة في العديد من الاجتماعات والمناسبات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية، وقدمت ملاحظات بشأن المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن. كما دُعيت للمشاركة في المناسبات الجانبية بشأن حقوق الإنسان الواجبة للمسنات وبشأن الرقمنة والإنصاف الرقمي التي نظمت في اليوم الدولي لكبار السن في عام 2021، وعلى هامش الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة في عام 2022 وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2022.

6- واشتركت الخبرة المستقلة أيضاً في تقديم مذكرات أصدقاء المحكمة في إجراءات المحاكم للتوسع في شرح مبادئ الدول والتزاماتها فيما يتعلق بالمسنات وتغير المناخ وبشأن حقوق كبار السن وبروتوكولات الفرز المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7- ولدى إعداد هذا التقرير، عقدت الخبرة المستقلة مشاورتين إلكترونيتين للخبراء، في 2 و3 آذار/مارس 2022، لجمع المعلومات والممارسات الجيدة بشأن كبار السن المحرومين من حريتهم. واستجابة لدعوتها إلى تقديم التقارير، تلقت الخبرة المستقلة 48 مساهمة خطية لأغراض التقرير⁽¹⁾. وتشكر جميع المشاركين في المشاورات وأولئك الذين أرسلوا تقارير على مساهماتهم القيمة.

(1) انظر <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/report-older-persons-deprived-their-liberty>

ثانياً - كبار السن المحرومون من حريتهم

ألف - الحرمان من الحرية في السن المتقدمة

1- وضع مفهوم لحرمان كبار السن من حريتهم

8- الحق في الحرية الشخصية حق أساسي من حقوق الإنسان الواجبة لجميع الناس، بمن فيهم كبار السن. ويمنح القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، دون تفرقة أو تمييز⁽²⁾، ويضمن "الانعتاق من الحبس البدني"⁽³⁾. ويقع على عاتق الدول الأطراف واجب حماية الحق في الحرية الشخصية من السلب، بما في ذلك على يد أطراف ثالثة⁽⁴⁾.

9- والحق في الحرية الشخصية ليس حقاً مطلقاً، إذ يجوز للدول أن تحرم الأشخاص من حريتهم في ظروف ينص عليها بوضوح القانون الدولي لحقوق الإنسان وشريطة أن يكون هذا الحرمان ضرورياً ومتناسباً مع السعي إلى تحقيق هدف مشروع. فعلى سبيل المثال، يمكن تبرير سجن شخص أدين في سياق العدالة الجنائية، حيث تراعى جميع الضمانات الموضوعية والإجرائية للمحاكمة العادلة والحقوق المرتبطة بها. ويمكن أيضاً تبرير الحرمان من الحرية إذا ثبت أنه تدبير ضروري ومتناسب لحماية السلامة والصحة العامة. وعلى الرغم من أن الحق في الحرية الشخصية يمكن تقييده بصورة قانونية، فإن هذا التقييد أو السلب ينبغي ألا يستند إلى أسس تمييزية، بما في ذلك السن أو الإعاقة، أو أن ينفذ بإجراءات تمييزية. ولذلك يعتبر الحرمان من الحرية تعسفياً عندما يكون غير مبرر أو غير متناسب أو تمييزياً أو عندما لا تتاح الضمانات الإجرائية القانونية الواجبة للأفراد المحرومين من حريتهم⁽⁵⁾.

10- ويمكن اعتبار كبار السن محرومين من حريتهم إذا كانوا حبيسي مكان محدد أو مودعين في مؤسسة عامة أو خاصة، لأسباب مختلفة، دون أن يسمح لهم بمغادرتها متى شاءوا، وعندما تتخذ الترتيبات لتقييد حريتهم دون موافقتهم الحرة والمستتيرة⁽⁶⁾. وعادة ما تتطوي هذه الحالات على قيود تفوق مجرد التدخل في حرية التنقل⁽⁷⁾. وعادة ما تتخذ قرارات من هذا النوع بأمر من سلطة قضائية أو إدارية أو سلطة أخرى أو تحت سيطرتها الفعلية.

11- وتسلم الخبرة المستقلة في هذا التقرير بالتعريف الواسع النطاق للحرمان من الحرية وأماكن الاحتجاز بمفهوم التعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان والمادة 4 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁸⁾. وعلى الرغم من التشديد على الحرمان من الحرية في إطار نظام العدالة الجنائية في البروتوكول الاختياري، ترى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب أن عبارة "أماكن الاحتجاز" الواردة في المادة 4 لها معنى واسع النطاق، يتجاوز أماكن الاحتجاز المتعارف عليها⁽⁹⁾. وتقر بأن "أماكن الاحتجاز" يمكن أن تشمل جميع الأماكن التي قد يحرم فيها الأفراد، بمن فيهم كبار السن، من حريتهم، من قبيل السجون، ومرافق

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 3. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9.

(3) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014)، الفقرة 3.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 17؛ الوثيقة A/HRC/40/54، الفقرة 39.

(6) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014)، الفقرة 6.

(7) المرجع نفسه، الفقرة 5.

(8) قرار الجمعية العامة 199/57، المرفق.

(9) CAT/C/50/2، الفقرة 67.

الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومراكز الشرطة، ومؤسسات تقديم الرعاية، ومؤسسات الطب النفسي والمستشفيات، ومراكز الصحة العقلية، ومراكز احتجاز المهاجرين.

12- وتبحث الخبيرة المستقلة، في هذا التقرير، ثلاث حالات محددة قد يحرم فيها كبار السن من حريتهم وتتحمل الدولة مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عنها استناداً إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان: (أ) عندما يرتكبون جرائم أو جرائم قانونية؛ (ب) عندما يحتجزون بسبب وضع هجرتهم؛ و(ج) عندما يخضعون لسيطرة وإشراف مؤسسات معينة أو لترتيبات تقديم الرعاية، بما فيها تلك التي يقدمها أفراد الأسرة من خلال الوصاية القانونية⁽¹⁰⁾. وتختلف مسؤوليات الدول والتزاماتها تبعاً للسياق الذي يحرم فيه كبار السن من حريتهم.

13- وفي حين لا يوجد حالياً صك قانوني دولي ملزم محدد يتناول حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، فإنه يحق لهم التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹¹⁾. وتحدد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن أيضاً مبادئ عامة تنطبق على حقوق واحتياجات جميع كبار السن، بما في ذلك المعايير التي ينبغي أن تسترشد بها السياسات والبرامج الموضوعة لكبار السن المحرومين من حريتهم⁽¹²⁾.

14- وتوفر المعايير الإقليمية لحقوق الإنسان إطاراً قانونياً متيناً لحماية كبار السن المحرومين من حريتهم. وتسلم اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن بأنه ينبغي للدول الأطراف أن تضع نهجاً محددة لكبار السن الضعفاء وضحايا التمييز المتعدد، بما في ذلك عندما يحرمون من حريتهم⁽¹³⁾. وتكفل المادة 13 من اتفاقية البلدان الأمريكية لكبار السن الحق في الحرية والسلامة الشخصيتين، وتلزم الدول الأطراف بضمان أن تكون التدابير الرامية إلى حرمانهم من الحرية أو تقييدها متفقة مع القانون، وأن تتاح لكبار السن إمكانية الوصول إلى برامج رعاية خاصة وشاملة للاستجابة بفعالية لاحتياجاتهم المحددة. وتحمي المادة 6 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حق جميع الناس، بمن فيهم كبار السن، في الحرية وعدم حرمانهم تعسفاً من حريتهم إلا لأسباب وشروط ينص عليها القانون. وفي أوروبا، يجب أن يكون حرمان كبار السن من حريتهم ممتثلاً للمادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁴⁾. كما فرض الاجتهاد القضائي الأوروبي التزامات على الدول باتخاذ تدابير توفر الحماية الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة، من قبيل كبار السن⁽¹⁵⁾.

(أ) في سياق العدالة الجنائية

15- عندما تقرر المحكمة أن الحرمان من الحرية قانوني وغير تعسفي لارتكاب جرائم أو جنح قانونية، فمن الضروري حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن واحترامها، على نحو ما تقره المعايير

(10) Organization of American States, "Principles and best practices on the protection of persons

deprived of liberty in the Americas", March 2008

نات الصلة بالمعايير والقواعد المنطبقة فيما يتعلق باحتجاز ملتسمسي اللجوء وبدائل الاحتجاز، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012؛ A/HRC/30/43/Add.2، الفقرات 48 إلى 50.

(11) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد (1)2، و10، و26؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد (2)2 و6-15؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(12) قرار الجمعية العامة 91/46، المرفق، المبادئ 12 و17 و18.

(13) اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، المادة 5.

(14) ورقة من الدكتور لوسي سيريز والأستاذة جودي لينغ.

(15) European Court of Human Rights, *Storck v. Germany*, Application No. 61603/00 (2018), para. 143

الدولية. ويجب على الدول أن تعامل كبار السن بكرامة طوال فترة احتجازهم وأن تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم المحددة فيما يتعلق بسنهم وصحتهم ووضع إعاقاتهم. وتكتسي هذه الاعتبارات أهمية بالغة بوجه خاص في كل مرحلة من مراحل عملية العدالة الجنائية (ولا سيما الاحتجاز السابق للمحاكمة، والمحاكمة، وإصدار الأحكام، والاستئناف، والاحتجاز اللاحق للحكم).

16- وتنص أيضاً قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، التي اعتمدت في عام 2015، على معايير لكبار السن المحتجزين في سياق العدالة الجنائية لأنها تسري على جميع السجناء، دون تمييز. ولئن لم يذكر كبار السن صراحة، فإن القاعدة 2 من "المبادئ الأساسية" الخمسة التي تقوم عليها قواعد نيلسون مانديلا تنص على أن "تأخذ إدارات السجون في الاعتبار الاحتياجات الفردية للسجناء، وخصوصاً الفئات الأضعف في بيئات السجون"⁽¹⁶⁾. وتُلزم المساواة في المعاملة والحصول على الخدمات سلطات السجون باتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المساواة في وصول أضعف الفئات في السجون، إلى جميع مرافق السجون وبرامجها، بمن فيهم السجناء الأكبر سناً⁽¹⁷⁾. وعلاوة على ذلك، تعكس قواعد نيلسون مانديلا أيضاً الحقائق التي يعيشها كبار السن ذوو الإعاقة أثناء الاحتجاز⁽¹⁸⁾. وتتألف قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)، التي اعتمدت في عام 2010، من 70 قاعدة تكفل معاملة المرأة معاملة عادلة وقائمة على حقوق الإنسان وتلبي احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك احتياجات المسنات⁽¹⁹⁾.

17- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطبيق مبدئي الضرورة والتناسب عند البت في الحرمان من الحرية، مع مراعاة خطورة الجريمة، وما إذا كانت كرامة كبار السن تحظى بالحماية استناداً إلى سنهم والعوامل المتعددة الجوانب.

(ب) في سياق الاحتجاز المتصل بالهجرة

18- يخضع حرمان كبار السن من حريتهم في سياق الهجرة لمعايير اللاجئين وحقوق الإنسان⁽²⁰⁾. وينبغي أن يكون الاحتجاز بسبب الهجرة ملاذاً أخيراً. وقد نصحت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بانتظام بضرورة إعفاء كبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء من الاحتجاز بسبب الهجرة⁽²¹⁾.

19- ولا يجوز تطبيق الحرمان من الحرية المتصل بالهجرة إلا لغرض مشروع. ومن أجل احترام الدول لالتزاماتها بشأن الحق في التماس اللجوء، فإنها تلتزم بتوفير ترتيبات استقبال مفتوحة وإنسانية لطلالبي اللجوء

(16) قرار الجمعية العامة 175/70، المرفق، القاعدة 2-2.

(17) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، 2009، الصفحة 123.

(18) انظر: Advisory Opinion of Inter-American Court of Human Rights on the Rights of Older Persons Deprived of Their Liberty, submission of the Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons to the Inter-American Commission, 2021, paras. 25–26 (https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/OlderPersons/Advisory_Opinion_submission.pdf).

(19) قرار الجمعية العامة 229/66، المرفق.

(20) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمعايير والقواعد المنطبقة فيما يتعلق باحتجاز ملتمسي اللجوء وبدائل الاحتجاز، 2012، الصفحة 6.

(21) A/HRC/39/45، المرفق، الفقرة 41؛ انظر أيضاً اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التعليق العام رقم 5 (2021)، الفقرة 52.

واللاجئين، بما في ذلك المعاملة الآمنة والكرامة والمتوافقة مع حقوق الإنسان⁽²²⁾. وعدم توفير الدول لرعاية ومساعدة خاصتين لكبار السن المحتجزين في هذا السياق قد يجعل احتجازهم احتجازاً غير قانوني⁽²³⁾.

(ج) في سياق الرعاية

20- الحرمان من الحرية على أساس العمر أو الإعاقة، أو كليهما، منتشر وشائع في جميع أنحاء العالم. وعادة ما تنطوي أشكال الحرمان هذه على تقييد أو إنكار حق كبار السن في الأهلية القانونية وأهلية الرضا، استناداً بوجه خاص إلى الاحتياجات المفترضة أو الفعلية للرعاية أو العلاج أو الاستشفاء. وعادة ما يتم التنفيذ في هذه الحالات استناداً إلى القوانين والسياسات والممارسات القائمة التي تسمح بهذا الحرمان من الحرية، كما يغذيها التمييز ضد المسنين والمواقف المتحيزة ضد المسنين. وعلى غرار الإعاقة⁽²⁴⁾، لا ينبغي استخدام سن الشباب⁽²⁵⁾ أو نوع الجنس⁽²⁶⁾ أو كبر السن لتبرير حرمان الأشخاص من حريتهم، وعندما يجيز القانون هذا الحرمان على أساس كبر السن، بمفرده أو مع أسباب أخرى، فإنه ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

21- وحتى لو كان كبار السن محرومين من حريتهم في سياق الرعاية، فإن من واجب الدول أن تتخذ التدابير المناسبة لحماية حقهم في الحرية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول وفي الأماكن الخاصة (بما في ذلك الرعاية الخاصة والمرافق الصحية والمنازل الخاصة)⁽²⁷⁾.

22- ورغم أنه لا ينبغي اعتبار الشيخوخة سبباً للحد من الحقوق، فإن الاعتماد على الذات والاستقلال اللذين يتمتع بهما كبار السن في وقت مبكر من حياتهم كثيراً ما يحرمون منهما في سن الشيخوخة⁽²⁸⁾. وبناء عليه، يجب أيضاً فهم حق كبار السن في الحرية الشخصية في سياق حقهم في الاعتماد على الذات والاستقلال. وتحدد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوضوح فهم حقوق الشخص في الاعتماد على الذات والاستقلال، ولئن كان لا ينبغي أن ترتبط الشيخوخة بالإعاقة، فإن الاتفاقية توفر إطاراً قانونياً متيناً ينطبق على كبار السن ذوي الإعاقة المحرومين من حريتهم.

23- وكما أقرته المادة 3(أ) من الاتفاقية، فإن للأشخاص ذوي الإعاقة حق في الاعتماد على الذات والاستقلال، بما في ذلك حرية تحديد خياراتهم بأنفسهم، وتتص المادة 14 من الاتفاقية على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بالحق في الحرية الشخصية على قدم المساواة مع الآخرين، وبالتالي لا يجوز حرمانهم من حريتهم بصورة غير قانونية أو تعسفية. كما أن احترام حق كبار السن في الموافقة الحرة والمستتيرة على اختيار العلاج والخدمات والرعاية أمر بالغ الأهمية في منع الحرمان من الحرية. ويقع

(22) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمعايير المنطبقة، 2012، الصفحتان 6 و 38.

(23) المرجع نفسه، الصفحة 38.

(24) الوثيقة A/HRC/40/54، الفقرة 42. و "Guidelines" Committee on the Rights of Persons with Disabilities, on article 14 of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities: the right to liberty and security of persons with disabilities", 2015, para. 6.

(25) A/74/136، الفقرتان 19 و 20.

(26) انظر A/HRC/41/33.

(27) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014)، الفقرتان 7 و 8.

(28) Bridget Sleep, "The freedom to decide: what older persons say about their rights to autonomy and independence", *HelpAge International*, January 2018.

على عاتق الدول واجب وضع ضمانات لكفالة الموافقة المستنيرة لكبار السن، خاصة في سياق الوصاية، وبناء قدراتهم على الفهم الكامل للرعاية والمعلومات المتصلة بالصحة والاستفادة منها⁽²⁹⁾.

2- تعريف "كبر السن" في حالات الحرمان من الحرية

24- وكثيراً ما يتم تعريف كبر السن وكبار السن بمقاييس زمنية، لا تأخذ في الاعتبار الحقائق والتصورات المحلية لمسار الحياة، بما في ذلك العوامل النفسية والاجتماعية والمتعددة الجوانب. وبعبارة أخرى، التغيرات البيولوجية، فإن مفهوم الشيخوخة هو بناء اجتماعي مرتبط بتحولات الحياة وظروفها⁽³⁰⁾.

25- وينبغي النظر إلى مفهوم الشيخوخة كبناء اجتماعي وإلى عدم التجانس الكبير بين كبار السن كقوة عمرية عند اتخاذ أي قرار بحرمان كبار السن من حريتهم وعند تحديد ما إذا كان بإمكانهم الحصول على الخدمات وغيرها من الفرص.

26- ومفهوم نسبية الشيخوخة مفهوم بالغ الأهمية عند معالجة حالة كبار السن المحرومين من حريتهم، ولا سيما في سياق نظام العدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، قد تظهر على الشخص المحتجز علامات الشيخوخة البيولوجية في وقت أبكر من أولئك الذين يستمرون في العيش في مجتمعاتهم المحلية. وتميل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والصحية السيئة، إلى جانب الأثر الضار للسجن على الصحة والرفاهية، إلى تسريع عملية الشيخوخة في السجن⁽³¹⁾. وبسبب ظاهرة "الشيخوخة المتسارعة" هذه، يعتبر العديد من نظم العدالة الجنائية الناس أكبر سناً بحلول سن 50 أو 55 عاماً. وفي بعض الولايات الوطنية، يعتبر الأشخاص المحرومون من حريتهم من ذوي الخلفيات الإثنية أو الأصلية "أكبر سناً" في سن تقل عن 40 عاماً⁽³²⁾. غير أن معاملة جميع المحتجزين الذين تبلغ أعمارهم 50 عاماً أو أكثر بنفس الطريقة، دون مراعاة عدم تجانس هذه الفئة السكانية، يرقى إلى مستوى التمييز⁽³³⁾.

باء - الأسباب الكامنة وراء حرمان كبار السن من حريتهم

27- أثناء دراسة قضايا كبار السن المحرومين من حريتهم، تبرز بعض الأسباب الكامنة وراء حالات الحرمان. ولئن كانت الأسباب تختلف من سياق إلى آخر، فإنه يبدو أن التحيز بسبب السن والتمييز على أساس السن يؤديان أدواراً أساسية في معظم الحالات التي يحرم فيها المسنونون من حريتهم. ولا تزال المواقف المتعلقة بالمسنين مستمرة في جميع أنحاء العالم وتؤدي إلى قوانين وسياسات وممارسات تمييزية تعيق حق كبار السن في الحرية الشخصية.

28- وكبار السن، بوصفهم مجموعة غير متجانسة، ليسوا جميعاً متساوين عندما يواجهون الحرمان من الحرية. وتؤثر أوجه التفاوت الهيكلي المتصلة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، على احتمالات

(29) A/HRC/18/37، الفقرة 65؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (2000)، الفقرة 37.

(30) A/HRC/45/14، الفقرة 36.

(31) Meredith Greene et al., "Older adults in jail: high rates and early onset of geriatric conditions", *Health & Justice*, vol. 6, No. 1 (2018); Parliamentary Assembly of the Council of Europe, Committee on Legal Affairs and Human Rights, "The fate of critically ill detainees in Europe", 2015, para. 8; Tina Maschi et al., "Forget me not: dementia in prison", *The Gerontologist*, vol. 53, No. 4 (2012), p. 443; and International Committee of the Red Cross (ICRC), *Ageing and Detention*, Geneva, 2020, p. 4.

(32) ICRC, *Ageing and Detention*, p. 5؛ وورقات من مبادرة الإصلاح الجنائي، وفيكي برايس وريبيكا لورانس.

(33) المرجع نفسه.

حرمانهم من حريتهم بطرق متعددة، وهناك علاقة بين كبار السن واحتمال ارتكاب جريمة. وفي هذا الصدد، يقل عدد الدول التي لديها إجراءات تتيح التعرف على المحددات المتصلة بالعمى وتديرها⁽³⁴⁾، وكثيراً ما ترتبط الشيخوخة بعوامل مثل الفقر وانخفاض مستويات التعليم الرسمي⁽³⁵⁾.

29- ولعل التدابير الحكومية غير الكافية وغير الفعالة لمعالجة التغيرات الديمغرافية وتلبية احتياجات كبار السن تفسر أيضاً سبب استمرار حرمان كبار السن من حريتهم. فعلى عاتق الدول تقع مسؤولية تكيف الهياكل المجتمعية القائمة لتعكس احتياجات هياكلها السكانية المتغيرة. وفي سياق العدالة الجنائية في العديد من البلدان، تتكيف الأوضاع الإصلاحية ببطء مع عدد السجناء الأكبر سناً، الذي ازداد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وأصبحت ممارسات إصدار الأحكام أكثر صرامة، وازداد استخدام السجن لفترات طويلة، وقيدت آليات الإفراج المبكر⁽³⁶⁾. وقد أدى الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام، في عدة بلدان، إلى زيادة عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة أو بالسجن لفترات طويلة جداً⁽³⁷⁾.

30- ويسهم انعدام السياسات العامة التي تلبي احتياجات كبار السن وتخلي الأسر عن كبار السن في الحرمان من الحرية في سياق الرعاية⁽³⁸⁾. كما أن إيداع كبار السن في مؤسسات، الذي قد يكون نتيجة لقرار مستقل يتخذه شخص مسن، يمكن أن يتخذ أيضاً شكل الإيداع القسري في المؤسسات الذي قد يمثل حرماناً فعلياً من الحرية⁽³⁹⁾. ويؤدي انعدام حلول السكن الملائمة لكبار السن ودعم المعيشة المستقلة داخل المجتمعات المحلية ومع الأسر إلى تفاقم إمكانية إيداع كبار السن في مؤسسات⁽⁴⁰⁾.

31- وكثيراً ما يبرر حرمان كبار السن من حريتهم في أماكن الرعاية بأنه يخدم "مصالحهم الفضلى" لضمان أمنهم وحمايتهم من إيذاء أنفسهم أو من التسبب في أذى للآخرين. وكثيراً ما يقدم هذا المنطق كأساس مقنع للحد من حقوق كبار السن ذوي الإعاقة بسبب إعاقاتهم أو بالاقتران مع عوامل أخرى⁽⁴¹⁾. وفي بعض البلدان، تم تدوين تقييد أو حرمان كبار السن من حريتهم الشخصية وأهليتهم القانونية على أساس "واجب الرعاية الاجتماعي"، ولا سيما بموجب القوانين الوطنية للصحة العقلية⁽⁴²⁾. وتعتمد هذه الضمانات على القوالب النمطية القائمة على السن وعلى القدرة التي قد تؤدي إلى زيادة قلة احترام الذات وعدم التمكين وتقوض تصور كبار السن وقدرتهم على الاعتماد على ذاتهم كما تقوض استقلالهم.

32- وينبغي أيضاً مراعاة العوامل المتعددة الجوانب، من قبيل نوع الجنس والجنسانية والهوية الجنسية والميل الجنسي والإعاقة والعرق والأصل الإثني والطبقة عند تحليل الأسباب الجذرية لحرمان كبار السن من حريتهم. وقد يؤدي التقاطع بين هذه العوامل والشيخوخة إلى تفاقم خطر حرمان كبار السن من حريتهم بسبب الأطر القانونية والسياسية السارية. وتشكل هذه العوامل أيضاً تجربة كبار السن المحتجزين، مما يعرضهم لخطر متزايد من التمييز والعزلة وسوء المعاملة والعنف⁽⁴³⁾.

(34) ICRC, *Ageing and Detention*, p. 11.

(35) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(36) مساهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

(37) ورقة من الدكتوراة كاترين أبلتون.

(38) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(39) A/HRC/30/43، الفقرة 74؛ و E/2012/51 و E/2012/51/Corr.1، الفقرة 25.

(40) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب. وانظر أيضاً A/77/192.

(41) الوثيقة A/HRC/40/54، الفقرة 42.

(42) ورقتان مقدمتان من الدكتوراة لوسي سيريز والأستاذة جودي لينغ.

(43) ورقة من رابطة منع التعذيب.

- 33- وللتمييز بين الجنسين، المتقاطع مع التحيز على أساس نوع الجنس، أثر فريد ومتفاحم بشكل خاص على حق المسنات في الحرية الشخصية. وقد تؤدي القوالب النمطية والمواقف الجنسية المرتبطة باستمرار المعايير الأبوية، التي لا تختفي مع تقدم السن، إلى حرمان المسنات غير القانوني من الحرية وتبرره⁽⁴⁴⁾. وقد خلص الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة العملية، في تقريره المواضيعي لعام 2019، إلى أن "سلب الحرية مجنسن إلى حد كبير. إذ توجد أشكال كثيرة لكن جميعها مرتبط بأسباب متجذرة في التمييز ضد المرأة"⁽⁴⁵⁾. وتستند هذه الأشكال إلى قوالب نمطية ضارة تم إنشاؤها للتقليل من شأن المرأة وإسكاتها، ومعاقبتها على الانحراف المفترض أو للإفراط في حمايتها⁽⁴⁶⁾. وقد ينظر إلى المسنات أيضاً على أنهن "خطر" و"بحاجة إلى الخضوع للسيطرة" في بعض المجتمعات، مما يؤدي إلى الحبس القسري والنفي من مجتمعاتهن المحلية⁽⁴⁷⁾. وما وجود "معسكرات للساحرات" وحبس الأراذل الأكبر سناً في "أماكن آمنة" إلا نتيجة لهذه القوالب النمطية الضارة القائمة على نوع الجنس⁽⁴⁸⁾.
- 34- وتمثل الإعاقة عامل خطر إضافي لتبرير حرمان فئات معينة من كبار السن من حريتهم، وكثيراً ما تكون وصمة العار والمفاهيم الخاطئة هي السبب⁽⁴⁹⁾. وكما ورد تحليله في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2019، يحدث الحرمان من الحرية الخاص بالإعاقة عندما تنص القوانين أو السياسات على هذا الحرمان أو تسمح به بناء على إعاقة ظاهرة أو مشخصة، أو عندما تكون أماكن احتجاز محددة مصممة فقط أو في المقام الأول للأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁵⁰⁾. وقد يؤدي ذلك إلى الإحالة غير الطوعية إلى مؤسسات الصحة العقلية، والإيداع "لرعاية المتخصصة" في مؤسسات، كما قد يؤدي إلى الاحتجاز نتيجة للتدابير البديلة عن نظام العدالة الجنائية⁽⁵¹⁾. ويمثل حرمان كبار السن ذوي الإعاقة من حريتهم إخفاقاً للدولة في حماية حقوقهم التي تكفلها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم - مخاطر وتحديات حقوق الإنسان في حالات الحرمان من الحرية

- 35- قد يواجه الناس عند التقدم في السن القوالب النمطية والتمييز بصورة منهجية. وللتحيز ضد المسنين إلى جانب الحرمان من الحرية آثار شديدة على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان ويفاقم من حالات الخطر التي يتعرض لها كبار السن. ويرتبط الحق في الحرية الشخصية ارتباطاً جوهرياً بحقوق أساسية أخرى من حقوق الإنسان، من قبيل الحق في حرية التنقل، والسلامة الشخصية، والخصوصية، والصحة، والعمل، والتعليم، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد.

(44) A/HRC/41/33، الفقرة 76.

(45) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(46) المرجع نفسه.

(47) المرجع نفسه.

(48) المرجع نفسه، الفقرة 28؛ انظر أيضاً: Danwood M. Chirwa and Chipso I. Rushwaya, "Guarding the guardians: a critical appraisal of the Protocol to the African Charter on the Rights of Older Persons in Africa", *Human Rights Law Review*, vol. 19, No. 1 (2019), pp. 53–82; and Silvia Federici, "Women, witch-hunting and enclosures in Africa today", *American Journal of Political Science*, 2013, p. 10.

(49) A/HRC/40/54، الفقرة 26.

(50) A/HRC/40/54، الفقرة 14.

(51) المرجع نفسه.

وعلاوة على ذلك، يجد كبار السن المحرومون من حريتهم أنفسهم في خطر متزايد يعرضهم للعنف وترقى ظروف الاحتجاز إلى سوء المعاملة وحتى التعذيب⁽⁵²⁾.

36- وقد حلت الخبرة المستقلة في تقرير سابق ثغرات البيانات عند جمع المعلومات عن كبار السن، وتبين البحوث أن البيانات المتعلقة بكبار السن المحرومين من حريتهم لا تزال ضئيلة ويتم جمعها بصورة غير منتظمة⁽⁵³⁾. ويؤثر هذا النقص في البيانات والمعلومات الهامة على مدى إمكانية تصميم وتنفيذ سياسات وقوانين تتسم بالكفاءة والجدوى في الاستجابة لاحتياجات كبار السن المحرومين من حريتهم⁽⁵⁴⁾.

37- ومنذ تفشي جائحة كوفيد-19، تفاقمت التحديات التي يواجهها كبار السن المحرومون من حريتهم والذين يعيشون في أماكن محصورة⁽⁵⁵⁾. واستمر التمييز على أساس السن طوال فترة الوباء، مما سلط الضوء على الحواجز التي تحول دون تمتع كبار السن تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان الواجبة لهم. وظل كبار السن معرضين بشدة لخطر العنف والإهمال خلال فترات الإغلاق والحجر الصحي، ولا سيما كبار السن في أماكن الاحتجاز ومرافق الرعاية⁽⁵⁶⁾. وتم الإبلاغ عن عدد يفوق المتوسط من الوفيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 بين كبار السن في هذه الأماكن المحصورة مقارنة ببقية المجتمع⁽⁵⁷⁾.

38- وفي الفروع التالية، تحلل الخبرة المستقلة حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن في سياق الحالات الثلاث المحددة للحرمان من الحرية، أي في نظام العدالة الجنائية، وفي أماكن الاحتجاز المتصلة بالهجرة، وفي أماكن الرعاية.

1- في سياق العدالة الجنائية

39- لا يزال المسنون المحتجزون في إطار نظم العدالة الجنائية يشكلون مجموعة مستترة في صفوف نزلاء السجون. ويتضح من الورقات المقدمة من الدول أن بعض البلدان تجمع وتنتشر بيانات عن كبار السن في مرافق الاحتجاز⁽⁵⁸⁾. وتبين دراسة حديثة أن 149 بلداً وإقليماً من أصل 216 بلداً وإقليماً تفرض عقوبة السجن مدى الحياة باعتبارها أشد عقوبة، وأن هناك ما يقرب من 479 000 شخص يقضون أحكاماً رسمية بالسجن مدى الحياة في جميع أنحاء العالم في عام 2014، مقارنة بما مجموعه 261 000 في عام 2000، أي بزيادة قدرها 84 في المائة تقريباً⁽⁵⁹⁾.

40- غير أنه لا يتم جمع هذه المعلومات بالتساوي حسب المناطق، وبالتالي لا تسمح بتحديد الاتجاهات العالمية. ولا يقوم العديد من البلدان بتصنيف البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجونين حسب العمر أو حسب الاختلافات داخل الفئة العمرية التي تعتبر فئة "كبار السن" في السجن (تتراوح عادة

(52) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(53) انظر A/HRC/45/14؛ انظر أيضاً: Penal Reform International and Association for the Prevention of Torture, *Older persons in detention. A framework for preventive monitoring*, June 2021, p. 10؛ والورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(54) A/HRC/45/14، الفقرة 19؛ و Detention Forum, *Rethinking "Vulnerability" in Detention. A Crisis of Harm*, Report by the Detention Forum's Vulnerable People Working Group, July 2015, p. 30.

(55) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/03/unacceptable-un-expert-urges-better-protection-older-persons-facing-highest?LangID=E&NewsID=2574.8>

(56) A/75/205، الفقرة 69.

(57) المرجع نفسه، الفقرة 41.

(58) الورقات الواردة من ألمانيا وأوروغواي وإيطاليا وبوروندي ولبنان والمكسيك.

(59) ورقة من الدكتور كاترين أبلتون.

بين 50 و60 عاماً⁽⁶⁰⁾. وعلى الرغم من أن نسبة كبار السن من السجناء تختلف من منطقة إلى أخرى، فإن البيانات المتاحة تظهر زيادة مطردة في عدد كبار السن المسجونين في عدة بلدان⁽⁶¹⁾.

41- وتنشأ عن تزايد كبار السن في صفوف نزلاء السجون العديد من التحديات التي لم تعالجها إلى حد كبير الهيئات الدولية لحقوق الإنسان حتى الآن. ونظراً لانتشار القوالب النمطية القائمة على أساس السن والتمييز على أساس السن داخل نظام العدالة الجنائية، يواجه كبار السن خطراً متزايداً يعرضهم للتمييز وسوء المعاملة والعنف في جميع مراحل سجنهم، بدءاً من القبض عليهم واستجوابهم والفترة السابقة لإيوائهم وتصنيفهم، وفي ظروفهم المعيشية اللاحقة، وتوفير الرعاية الصحية الكافية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج عند الإفراج عنهم⁽⁶²⁾.

42- ويواجه كبار السن مزيداً من الصعوبات في سبر أغوار نظام العدالة، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى محدودية معرفتهم بحقوقهم وسبل الانتصاف الفعالة المتاحة وعدم إمكانية وصولهم إلى النظام القانوني، وكلاهما قد يزيد من احتمال حرمانهم من حريتهم⁽⁶³⁾.

43- ويتطلب التقاطع بين العمر والعوامل الأخرى عناية خاصة وإيلاء اعتبار محدد لتلبية احتياجات السجناء الأكبر سناً. وقد يحرم من الضمانات الإجرائية القانونية الواجبة، المسنونون بمن فيهم ذوو الإعاقة، والمسنات وكبار السن من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وكبار السن المنتمون إلى أقليات عرقية، والمسنون من السكان الأصليين، ويسجنون استناداً إلى القوانين التمييزية القائمة والقوالب النمطية الضارة⁽⁶⁴⁾. وعند سجنهم، قد تحتاج المسنات وكبار السن من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى حماية خاصة من العنف لأن احتمال تعرضهم للعنف الجنسي والعنف الجنساني احتمال كبير إحصائياً. ونتيجة لعدم توفير بعض الدول الموارد المجتمعية اللازمة لرعاية الصحة العقلية، قد يودع المسنون الذين يعانون من إعاقات نفسية - اجتماعية أو ذهنية في سجون لا تحظى برعاية كافية⁽⁶⁵⁾.

44- وكثيراً ما تكون مرافق الاحتجاز غير مصممة لاستيعاب كبار السن أو للاستجابة لاحتياجاتهم لأنها مخصصة عموماً للمحتجزين الأصغر سناً، الذين يشكلون أغلبية نزلاء السجون في العالم⁽⁶⁶⁾. وعادة ما تنشأ مضاعفات يتعرض لها كبار السن بسبب تصميم السجن وظروف الاحتجاز، من قبيل صعود السلالم، والصعوبات في الوصول إلى المرافق الصحية، والاحتفاظ بالحرارة أو البرودة المفرطة، وصخب الأماكن، والخصائص المعمارية التي قد تحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية لذوي الإعاقات البدنية والذهنية⁽⁶⁷⁾.

(60) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب.

(61) Vicki Prais, "Elderly life-sentenced prisoners", Penal Reform International, 2019؛ والورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(62) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(63) المرجع نفسه.

(64) انظر A/HRC/40/54 وA/HRC/41/33؛ وانظر أيضاً: Penal Reform International, "Ethnic minorities and indigenous peoples"، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.penalreform.org/global-prison-trends-2022/ethnic-minorities/>؛ وورقة من الأستاذة ناتاشا جينيفان وآخرين.

(65) ورقة من المركز القانوني المعني بالفقر في الجنوب.

(66) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(67) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، الصفحتان 126-127؛ والورقة المقدمة من المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان.

45- وقد ينطوي سجن كبار السن أيضاً على تكاليف أعلى بسبب الظروف الطبية المعقدة والإعاقات، التي كثيراً ما تكون نتيجة لتعاطي المخدرات والإعاقات البدنية أو النفسية والاجتماعية أو الذهنية أو الحسية الطويلة الأجل⁽⁶⁸⁾. ولا يزال الحصول على الخدمات الصحية المناسبة للعمر في السجون، من قبيل الرعاية الصحية المتخصصة في طب الشيخوخة والرعاية التلطيفية وغيرها من الرعاية الصحية المتخصصة، قليلاً ومحدوداً في جميع أنحاء العالم. وعادة ما يعاني المحتجزون الأكبر سناً من ظروف صحية عقلية، بما في ذلك القلق المرتبط بحرمانهم من الحرية⁽⁶⁹⁾. وتحتاج المسنات والمتحولات جنسياً إلى تلبية احتياجات محددة في مجال أمراض النساء والنظافة الصحية وغير ذلك من احتياجات الرعاية الصحية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وقد يرقى عدم تلبية احتياجاتهم إلى سوء المعاملة.

46- وأبلغ عن أن معدل الإصابة بين كبار السن في السجون بسبب جائحة كوفيد-19 يفوق مرتين معدل الإصابة بين عامة السكان في بعض البلدان⁽⁷⁰⁾. وتشير التقارير إلى أنه نظراً للاكتظاظ في أماكن الاحتجاز، كان من الصعب تطبيق قواعد التباعد الجسدي⁽⁷¹⁾.

47- وفي السجون، يواجه صعوبات موظفو الإصلاحات الذين لا يتلقون تدريباً كافياً للتفاعل مع كبار السن وتحديد المشاكل والاحتياجات الصحية الشائعة المتصلة بالسن، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التمييز وسوء المعاملة والعنف، وقد يتعاطم وصم كبار السن وتمييزهم على أيدي النزلاء الأصغر سناً في الحالات التي يمارس فيها المحتجزون سيطرة فعلية على السجون⁽⁷²⁾.

48- ويزيد السجن الطويل الأمد من خطر حرمان كبار السن من التفاعل الاجتماعي والاتصال بالخارج. فخلال جائحة كوفيد-19، تم حظر الزيارات العائلية أو تقييدها، وعانى بعض السجناء من الوحدة أثناء الاحتجاز⁽⁷³⁾. وعلاوة على ذلك، فإن وصمة العار المرتبطة بالاحتجاز الجنائي في بعض البلدان قد تؤدي بالأقارب إلى قطع صلاتهم بالسجناء الأكبر سناً، ولا سيما المسنات، اللواتي كثيراً ما يتعرضن للوصم والنبذ من المجتمع⁽⁷⁴⁾.

49- وكثيراً ما تغتقر مرافق الاحتجاز إلى الخدمات والأنشطة الترفيهية المناسبة للعمر وبرامج إعادة التأهيل⁽⁷⁵⁾. ونظراً لإعاقاتهم و/أو مشاكلهم الصحية، قد لا يكون بعض كبار السن في وضع يسمح لهم بالعمل أو المشاركة في جميع الأنشطة. وقد لا تكون برامج التدريب والتعليم لتعليم المهارات أو الكفاءات المهنية متكيفة مع احتياجات كبار السن. ويلزم اتباع نهج متفرد في تقييم احتياجات السجناء الأكبر سناً والاستجابة لها استجابة ملائمة.

50- ويواجه كبار السن المفرج عنهم من السجون تحديات أيضاً. فعند إطلاق سراحهم، غالباً ما لا تلبى احتياجاتهم الخاصة فيما يتعلق بإعادة الإدماج من حيث السكن أو الرعاية أو الحصول على

(68) E/2012/51، الفقرة 60؛ وفتوى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حقوق كبار السن المحرومين من حريتهم، ورقة الخبيرة المستقلة، الفقرة 20.

(69) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(70) الورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(71) United Nations (2020), Policy Brief: The Impact of COVID-19 on older persons, p. 7; Human Rights Watch, Human Rights Dimensions of COVID-19 Response, 2020; and ICRC, "Somalia: COVID-19 in places of detention", 2020.

(72) ورقة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين ورابطة منع التعذيب.

(73) ورقة من المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان.

(74) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دليل عن السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة، الصفحتان 128.

(75) ورقة من رابطة منع التعذيب.

عمل⁽⁷⁶⁾. وفي بعض السياقات، لا يتلقى كبار السن سوى القليل من الإعداد للحياة خارج السجن، ويواجهون تحديات في الحصول على الرعاية الطبية ورعاية الصحة العقلية للحالات المزمنة التي طال أمدها والتي لم تعالج⁽⁷⁷⁾. وفي بعض البلدان، تمنع القوانين إيواء الأشخاص الذين صدرت في حقهم إدانات جنائية خطيرة في مساكن القطاع العام، مما يترك بعض كبار السن بلا مأوى⁽⁷⁸⁾.

2- في سياق الاحتجاز المتصل بالهجرة

51- يتعرض كبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء لخطر الحرمان من الحرية، وخاصة الاحتجاز المتصل بالهجرة⁽⁷⁹⁾. وتفتقر دوائر الهجرة وإنفاذ إجراءات الحدود عموماً إلى القدرة على إجراء تقييمات فردية لاحتياجات المحتجزين واتباع النهج المتعددة الجوانب اللازمة لتقييم الضرورة والتناسب عند اتخاذ القرارات بشأن احتجاز كبار السن⁽⁸⁰⁾. وبما أن الضمانات الإجرائية القانونية الواجبة قد لا تنطبق في هذه الحالات، فإن كبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يحتجزون تعسفاً لفترات طويلة، وغالباً في أماكن مكتظة وغير صحية، يواجهون ظروفًا محفوفة بالمخاطر لا تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة⁽⁸¹⁾. وقد يتعرض للصدمة في تلك الأوضاع الأفراد المحتجزون في هذه المرافق، الذين يفرون عادة من الاضطهاد والعنف المعمم والنزاع وانعدام الأمن الاقتصادي والمخاطر المحدقة بحياتهم.

52- وفي حالات الاحتجاز، قد يعاني كبار السن من طالبي اللجوء والمهاجرين، الذين قد لا يحصلون إلا على الرعاية الصحية الأولية، من عدم مراعاة ظروفهم واحتياجاتهم الصحية المتعددة والمعقدة مراعاة كافية⁽⁸²⁾. ويتعرض كبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء للخطر بوجه خاص بسبب الافتقار إلى المعلومات وخدمات الترجمة الشفوية التي يمكن الوصول إليها باللغات التي يفهمونها، وبسبب عدم إمكانية الاتصال بالأقارب أو المحامين أو المترجمين الشفويين أو القنصليات.

53- ويسهم عدم وجود دراسات وعدم جمع البيانات عن الاحتجاز المتصل بالهجرة في إدامة الممارسات غير الملائمة وقصور السياسات والقوانين المتعلقة بكبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء. ونتيجة لعدم بروز حالتهم في الواجهة وعدم الإبلاغ عن تجاربهم في هذا السياق، يتعرض كبار السن لخطر متزايد من التمييز والعنف بسبب السن⁽⁸³⁾.

3- في سياق الرعاية

54- وقد يتعرض كبار السن أيضاً لأشكال من الحرمان من الحرية في سياق الرعاية. فقد يحتاج بعض الأشخاص في مرحلة الشيخوخة إلى الدعم ويعتمدون على مساعدة الآخرين، مما يتطلب درجات متفاوتة من الرعاية والدعم المحددين ليعيشوا حياة مستقلة معتمدين على ذواتهم. وتشمل حالات الحرمان

(76) ورقة من فريق الأبحاث في الجريمة والمجتمع.

(77) ورقة من المركز القانوني المعني بالفقر في الجنوب.

(78) المرجع نفسه.

(79) يشمل ذلك أي حرمان من الحرية لأغراض إدارة الحدود وإدارة الهجرة، وفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المدعومة بتوجيهات عملية، بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في الأوضاع الهشة، جنيف، 2017.

(80) ورقة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب.

(81) المعلومات الواردة خلال مشاورات الخبراء (2-3 آذار/مارس 2022).

(82) Asylum Information Database/European Council on Refugees and Exiles, "Conditions in detention facilities: Switzerland"، انظر: <https://asylumineurope.org/reports/country/switzerland/detention-conditions-detention-facilities/>.

(83) المعلومات الواردة خلال مشاورات الخبراء (2-3 آذار/مارس 2022).

من الحرية إيداع كبار السن قسراً في مؤسسات خاصة وعامة، من قبيل الرعاية في المؤسسات، أو الرعاية الطويلة الأجل، أو دور رعاية المسنين؛ وفي المستشفيات ومرافق الطب النفسي؛ وفي الاحتجاز المجتمعي التقييدي؛ أو في الحبس المنزلي القسري، عادة على أيدي الأقارب أو مقدمي الرعاية⁽⁸⁴⁾.

55- ويحدث الحرمان من الحرية في الرعاية المؤسسية في البلدان التي يودع فيها كبار السن في مرافق أو مؤسسات الرعاية أو المؤسسات ذات الصلة بالصحة ضد إرادتهم واختياراتهم المفضلة. وفي بعض البلدان، من المرجح أن يحرم كبار السن من حريتهم بحكم الواقع في مرافق الرعاية أكثر مما يحرمون منها في السجون⁽⁸⁵⁾. وفي هذا السياق، كثيراً ما ينظر إلى كبار السن على أنهم يفقدون إلى الأهلية القانونية والعقلية للموافقة على ترتيبات الرعاية هذه، ويتخذ القرارات بشأن هذه المسائل آخرون، وغالباً ما يكونون من الأقارب. ولا يستطيع كبار السن مغادرة هذه المؤسسات ويعتمدون اعتماداً كاملاً على مقدمي الرعاية في الأنشطة اليومية. غير أنه، لا يكفي التقدم في السن ولا تشخيص الاضطراب العقلي لتقرير افتقارهم إلى أهلية اتخاذ قرارات مجدية⁽⁸⁶⁾. وعلى أي حال، إذا قُصُرَت الأهلية، فإن من واجب الدول أن تكفل وجود نظم لصنع القرار المدعوم، على عكس نظم وممارسات صنع القرار البديل التي كثيراً ما تستخدم.

56- ومن المرجح أن يحدث الإيداع القسري في المؤسسات عندما لا تتاح أشكال أخرى من الرعاية، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات المنزلية و/أو الخدمات المجتمعية، أو عندما يكون الأقارب غير قادرين على تقديم الرعاية والدعم أو غير راغبين في ذلك⁽⁸⁷⁾. ويتعرض كبار السن لمخاطر متزايدة تعرضهم للعنف وسوء المعاملة والإهمال عندما يودعون قسراً ويحرمون من حريتهم. وقد يتخذ ذلك أشكالاً متعددة، بما في ذلك سوء المعاملة البدنية أو الإساءة اللفظية أو قلة الاحترام في سلوك الموظفين؛ والعنف بين النزلاء، بما في ذلك العنف الجنسي الجنساني؛ وانعدام الرعاية الطبية الكافية؛ والاستخدام المطول للقيود البدنية والميكانيكية و/أو الكيميائية.

57- ولا يزال الإفراط في استخدام الأدوية دون غرض علاجي مناسب للسيطرة على سلوك كبار السن المصابين بالخرف ممارسة واسعة الانتشار ومسيئة قد تؤدي إلى مضاعفات صحية وحتى الوفاة بسبب الإفراط في الاستعمال⁽⁸⁸⁾. وخلال جائحة كوفيد-19، زاد استخدام الأدوية المؤثرة عقلياً بشكل كبير في عدد من مؤسسات الرعاية في المؤسسات، بدعوى العزلة الاجتماعية المطولة ومشاعر الوحدة التي يعاني منها كبار السن أثناء الحجر الصحي⁽⁸⁹⁾.

58- ونظراً للنقص في الموظفين المدربين تدريباً كافياً في المسائل المتصلة بالعمر، بما في ذلك الصحة، في الرعاية المؤسسية يتزايد خطر تعرض كبار السن للإيذاء على أيدي الموظفين وغيرهم من النزلاء⁽⁹⁰⁾. وقد تسهم الترتيبات غير الملائمة كذلك في زيادة المخاطر التي تهدد سلامة كبار السن، فعلى

(84) ICRC, *Ageing and Detention*, p. 7.

(85) ورقنا الدكتور لوسي سيريز والأستاذة جودي لينغ.

(86) ورقة من الرابطة الدولية للطب النفسي لكبار السن وقسم الطب النفسي لكبار السن في الجمعية العالمية للطب النفسي.

(87) A/HRC/30/43، الفقرة 74؛ وورقة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

(88) Human Rights Watch, “‘Fading Away’: How Aged Care Facilities in Australia Chemically Restrain Older People with Dementia”, October 2019.

(89) ورقة مقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

(90) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب.

سبيل المثال يختلطون بالنزلاء الذين يقومون بما يوصف بأنه سلوكيات "عدوانية"، أو لا يستطيعون الاستفادة من غرف نوم ومرافق صحية منفصلة ومحمية للرجال والنساء⁽⁹¹⁾.

59- كما أثار المخاوف غياب الرعاية الطبية الكافية أو قلة توافرها، ولا سيما الرعاية التلطيفية، في أماكن الرعاية الطارئة. فالحرمان من الرعاية التلطيفية وتخفيف الآلام هو انتهاك لحقوق الإنسان، على نحو ما أقره الخبراء الدوليون والإقليميون⁽⁹²⁾. وقد تفاقم سوء الرعاية الصحية أو محدوديتها، إضافة إلى محدودية الوصول إلى الأدوية الأساسية وغيرها من أشكال الدعم، خلال عمليات الحجر الصحي التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وكان لها تأثير غير متناسب على كبار السن المحرومين من حريتهم في مرافق الرعاية⁽⁹³⁾.

60- ويؤدي الحرمان من الحرية في مرافق الرعاية والمرافق المتصلة بالصحة إلى تقويض نوعية حياة كبار السن وظروفهم المعيشية إلى حد كبير. وقد أثرت في عدة حالات⁽⁹⁴⁾ شواغل جدية بشأن حقوق النزلاء في الكرامة والخصوصية والاعتماد على الذات والمشاركة، بما في ذلك حبس كبار السن في غرفهم دون إمكانية فتح الباب من الداخل؛ وعدم احترام خصوصيتهم وحميميتهم، خاصة عند خلع الملابس والاستحمام؛ وانعدام التدفئة أو التهوية المناسبة؛ وعدم كفاية المنتجات الغذائية ومواد سلس البول (لتوفير المال)؛ وإزالة الأدوات المساعدة الضرورية مثل النظارات والعكازات والمشايات اللازمة للمساعدة في منع السقوط.

61- كما أن العزلة الاجتماعية والشعور بالوحدة شائعان أيضاً بين كبار السن المحرومين من حريتهم في مرافق الرعاية، مما يزيد من مخاطر التوتر والقلق والاكتئاب. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، ظهرت تقارير عن الآثار المدمرة لتقييد الاتصال والحجر الصحي والعزل على صحة ورفاه كبار السن الذين يعيشون في مرافق الرعاية⁽⁹⁵⁾. ولعل القواعد التي لا تسمح بالزيارات الليلية للعشاء أو لا تسمح للأزواج بالعيش معاً قد زادت من تفاقم عزلتهم الاجتماعية ووحدهم⁽⁹⁶⁾.

62- ولئن كانت آليات تقديم الشكاوى متاحة في بعض المرافق للإبلاغ عن سوء المعاملة، فإنه يقل احتمال قيام كبار السن بالمطالبة بحقوقهم أو تقديم شكوى بشأن الظروف التي يحتجزون فيها أو بشأن معاملتهم⁽⁹⁷⁾.

63- وقد تختلف التحديات التي يواجهها كبار السن في البلدان التي لا يوجد فيها تقليد إيداع كبار السن في مؤسسات، إذ يعتني بهم عادة مجتمعهم المحلي أو أفراد أسرهم⁽⁹⁸⁾. غير أنه يمكن محاكاة الإيداع

(91) European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, factsheet on social care establishments, December 2020, para. 9.

(92) Council of Europe, Committee of Ministers, recommendation CM/Rec(2014)2؛ [A/HRC/22/53](#).

(93) Department of Economic and Social Affairs, policy brief No. 68, "COVID-19 and older persons: a defining moment for an informed, inclusive and targeted response"; and United Nations, policy brief, "The impact of COVID-19 on older persons", 2020, pp. 6–7.

(94) Council of Europe, "The right of older persons to dignity and autonomy in care", 2018.

(95) ورقة من الجمعية الوطنية الألمانية لمنظمات كبار السن.

(96) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(97) Israel Doron et al., "Unheard voices: complaint patterns of older persons in the health care system", *(European Journal on Ageing, vol. 8, No. 1 (2011))*.

(98) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب.

في المؤسسات في الخدمات المجتمعية وفي البيئات الأسرية، حيث تكون لكبار السن خيارات وسيطرة محدودة، وتتدنى نوعية الدعم أو يقل الدعم، ويقوم خطر الإيذاء والعنف⁽⁹⁹⁾.

64- ولا تزال الرعاية المنزلية والأسرية المصدر الرئيسي للرعاية في العديد من البلدان، وكثيراً ما يفترض ثقافياً أن أفراد الأسرة يقع على عاتقهم واجب بحكم البنية يلزمهم برعاية الأقارب الأكبر سناً. ونظراً لعدم تزويد الدول للأسر بخدمات الدعم الكافية، فإن كبار السن الذين يستفيدون من الرعاية المنزلية معرضون أيضاً لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما أولئك الذين يعانون من إعاقات ذهنية أو بدنية وتتوقف احتياجاتهم على الدعم. وفي بعض البلدان، يمكن تقديم طلبات للتدخل القانوني في الحالات التي تتطلب على حرمان شخص مسن من حريته في بيته⁽¹⁰⁰⁾. بيد أن هذه الحالات تقتصر عادة إلى أنظمة محددة بشأن مقبوليتها في سياق الرعاية المنزلية أو الأسرية، كما تقتصر إلى الإشراف والرصد من جانب آليات الدولة، مما قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن.

65- وفي بعض السياقات، قد يجبر كبار السن المصابون بالخرف على العيش في أماكن محصورة لفترات طويلة، محبوسين في غرفهم، أو مقيدون بالسلاسل إلى الأشجار في حدائقهم الخلفية، و/أو مخدريين في منازلهم لكبح جماحهم⁽¹⁰¹⁾. ويتعرض المسنون لخطر أكبر من سوء المعاملة والإهمال والاعتداء على أيدي مقدمي الرعاية، كما يتعرضون لخطر العيش في ظروف يشهد فيها انعدام الصحة، ويفتقرون فيها للدعم والمساعدة الطبيين المناسبين. وعندما لا يتمكن أفراد الأسرة من توفير الرعاية، فإنهم غالباً ما يستخدمون المهاجرين كعاملين في مجال الرعاية. وقد يكون هؤلاء العمال عرضة للاستغلال المالي، وقد لا يتحدثون نفس اللغة التي يتحدث بها كبار السن الذين يعتنون بهم، ولا يكون لهم ما يكفي من التدريب أو المعرفة بشأن توفير الدعم والرعاية لكبار السن⁽¹⁰²⁾.

66- ولا تزال البيانات المتعلقة بكبار السن المحرومين من حريتهم قليلة وغير متاحة في العديد من البلدان. وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، يوجد ما يصل إلى 30 في المائة من كبار السن في مؤسسات الرعاية ضد إرادتهم⁽¹⁰³⁾. وفي أوروبا، أفاد أحد البلدان بأن أكثر من 6 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 85 عاماً قد تعرضوا للحرمان من الحرية المأذون به في مؤسسات الرعاية أو المستشفيات⁽¹⁰⁴⁾. وبدون قوانين وسياسات تعمل بآليات رصد لتقييم وتحديد حالة حرمان كبار السن من حريتهم على أساس كل حالة على حدة، ستظل هذه المعلومات مستترة.

دال- حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المحرومين من حريتهم

67- ولدى إعداد هذا التقرير، حددت الخبرة المستقلة عدة ممارسات وإعادة لتحسين حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المحرومين من حريتهم أو المعرضين لخطر الحرمان منها.

(99) Martin Knapp et al., *Crystallising the Case for Deinstitutionalisation: COVID-19 and the Experiences of Persons with Disabilities*, London School of Economics and Political Science, 2021, p. 6

(100) ورقة مقدمة من آيسلندا.

(101) Human Rights Watch, *Living in Chains: المعلومات الواردة خلال مشاورات الخبراء (1-2 آذار/مارس 2022)*. *Shackling of People with Psychosocial Disabilities Worldwide*, 2020

(102) ورقة من هيئة *Telefono anziani maltrattati*؛ انظر International Organization for Migration, *The Role of Migrant Care Workers in Ageing Societies: Report on Research Findings in the United Kingdom, Ireland, Canada and the United States*, 2010, p. 37

(103) انظر <https://www.gerontologia.org/portal/information/showInformation.php?idinfo=3622>

(104) ورقة من الدكتورة لوسي سيريز والأساتذة جودي لينغ.

1- إصلاح القوانين والسياسات

- 68- نظراً لعدم وجود صك دولي لحقوق الإنسان شامل بشأن كبار السن، كثيراً ما تفشل الأطر القانونية والسياسية الوطنية في تلبية احتياجات كبار السن بفعالية. وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن الدول وإن كانت لها عادة قوانين وسياسات تنظم الحرمان من الحرية، فإن معظمها لا يهتم بحالة كبار السن⁽¹⁰⁵⁾. وعلى الرغم من السياق الذي يحرم فيه كبار السن من حريتهم، فإنهم يواجهون خطر التعرض لطائفة كاملة من انتهاكات حقوق الإنسان إذا لم تؤخذ احتياجاتهم في الاعتبار عند تصميم القوانين والسياسات وتنفيذها.
- 69- وقد اعتمدت بعض البلدان التي يشيع فيها الإيداع في المؤسسات قوانين وأنظمة لحماية حق كبار السن في الحرية، ولا سيما كبار السن ذوي الإعاقة الذين حرّموا بحكم الواقع من حريتهم في مرافق الرعاية والدعم والذين ينظر إليهم على أنهم يفقدون إلى أهلية القبول. وقد تُطبق بعض هذه القوانين أيضاً على أماكن رعاية أخرى، من قبيل ترتيبات رعاية كبار السن الذين يعيشون في بيوتهم أو مع أسرهم أو داخل مجتمعاتهم المحلية⁽¹⁰⁶⁾. وقوانين ولوائح "الضمانات" هذه، التي تظل مثيرة للجدل وغير كافية إلى حد كبير، تمثل تحديات اجتماعية وقانونية كبيرة لأنها تقهّم عادة على أنها تراخيص لجعل حرمان الفرد من حريته حرماناً قانونياً، على أساس السن أو الإعاقة⁽¹⁰⁷⁾. وتتيح هذه القوانين الحرمان من الحرية والرعاية القسرية والتدخلات الصحية، وتتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعد احترام اعتماد كبار السن على ذاتهم واستقلالهم وأهليتهم القانونية أمراً بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات التي تؤثر على رعايتهم ودعمهم⁽¹⁰⁸⁾.
- 70- وعندما يحتجز كبار السن في إطار نظام العدالة الجنائية، يقع على عاتق الدول التزام بدعم وحماية حقوق الإنسان الواجبة لهم وضمان سلامتهم. وكما هو الحال في بعض البلدان، فإن من الممارسات الجيدة اعتماد أحكام دستورية وقانونية متعلقة بالسن تكفل تلبية الاحتياجات الخاصة لكبار السن المحرومين قانوناً من حريتهم، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁰⁹⁾.

2- الحلول البديلة للحرمان من الحرية

- 71- يقع على عاتق الدول التزام إيجابي بحماية حرية جميع الأفراد الخاضعين لولايتها، وينبغي لها أن تتخذ تدابير لمنع حرمانهم من حريتهم⁽¹¹⁰⁾. وبما أن كبار السن مجموعة غير متجانسة ذات احتياجات معقدة، فإنه ينبغي إعطاء الأولوية لبدائل حرمانهم من الحرية وتشجيعها من خلال إجراءات الدولة.
- 72- وفي سياق العدالة الجنائية، ظهرت عدة ممارسات واعدة تقدم حلاً بديلاً لكبار السن، من قبيل إعطاء الأولوية للإقامة الجبرية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 70 عاماً أو أكثر أثناء فترة ما قبل المحاكمة ولقضاء عقوبات الإدانة بارتكاب جرائم بسيطة⁽¹¹¹⁾؛ وقضاء عقوبة السجن (جزئياً أو كلياً) في المستشفيات أو الرعاية الأسرية أو في البيت أو في الرعاية في المؤسسات بناء على معايير مختلفة، بما

(105) استناداً إلى ورقات مقدمة من الدول.

(106) ورقة من الأستاذة روزي هاردينغ.

(107) المرجع نفسه.

(108) A/HRC/30/43، الفقرة 74.

(109) ورقة مقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(110) European Court of Human Rights, *Stanev v. Bulgaria*, Application No. 36760/06 (2012), para. 120.

(111) Human Rights Watch, *World Report 2022 – Events of 2021*.

في ذلك السن⁽¹¹²⁾؛ وإلغاء عقوبة السجن مدى الحياة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ومنح العفو⁽¹¹³⁾ أو الإفراج المشروط أو الإفراج الرحيم أو المبكر لكبار السن⁽¹¹⁴⁾، استناداً إلى سنهم والمدة التي يقضونها في السجن والحالة الصحية (الأمراض المزمنة و/أو التي تهدد حياتهم)؛ والإفراج المؤقت؛ والعفو الخاص أو العفو العام؛ أو الرصد الإلكتروني لرصد كبار السن المدانين بجرائم بسيطة ومراقبتهم. وتشير الدراسات إلى أن كبار السن أقل ميلاً بكثير للعودة إلى الإجرام بعد إطلاق سراحهم من السجن⁽¹¹⁵⁾.

73- وخلال جائحة كوفيد-19 القائمة، وبسبب الاكتظاظ في بعض أماكن الاحتجاز، فضلت عدة دول التدابير غير السالبة للحرية وسمحت بالإفراج المبكر عن السجناء الأكبر سناً لضمان حمايتهم وسلامتهم، لأن كبار السن أشد عرضة للإصابة بالفيروس⁽¹¹⁶⁾. وفي دراسة تستعرض آليات الإفراج الطارئ للتصدي لجائحة كوفيد-19، أدرجت 38 في المائة من البلدان الثلاثة والخمسين التي شملها الاستقصاء معايير قائمة على العمر تعطي الأولوية في الإفراج لكبار السن⁽¹¹⁷⁾. وفي عدد قليل من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نقل المحتجزون الأكبر سناً إلى مناطق أقل اكتظاظاً في السجن أو تم إيواؤهم بشكل منفصل كتدبير احترازي. بيد أن الفصل المطول بين المحتجزين المسنين وبقية نزلاء السجون قد أسفر أيضاً عن آثار سلبية على صحتهم العقلية وإدماجهم الاجتماعي في بعض البلدان الأوروبية⁽¹¹⁸⁾.

74- ونظراً للعبء المالي الثقيل لتوفير الصحة الكافية في السجون، نفذت إدارات السجون في بعض البلدان تدابير الإفراج الرحيم والإنساني لأسباب صحية للمحتجزين من كبار السن ذوي المخاطر المنخفضة الذين يعانون من مشاكل طبية. وينبغي استعراض تدابير الإفراج هذه واتخاذها على أساس كل حالة على حدة، وعند الإفراج عن كبار السن، ينبغي منحهم المساعدة في الحصول على الرعاية الصحية والسكن المناسبين. وينبغي ألا يقوض الإفراج المبكر عن كبار السن المدانين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (مثل جرائم الحرب والجرائم الوحشية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية) القانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن يستند الإفراج عنهم إلى التعارض المطلق بين احتجازهم ووضعهم الصحي⁽¹¹⁹⁾.

75- وفي أماكن الرعاية، من شأن وضع ترتيبات للرعاية بتوفير وسائل مالية كافية أن يسمح لكبار السن باختيار مكان إقامتهم وضمان حقهم في العيش بكرامة دون حرمانهم من حريتهم. وفي هذا الصدد، من الضروري احترام مفهوم "الشيخوخة في عين المكان"⁽¹²⁰⁾، فالدول ملزمة بتوفير ترتيبات كافية للرعاية والدعم لضمان أن يتمكن كبار السن من العيش في أماكن يختارونها، برضاها الكامل والمستدير. وتوخياً لهدف وضع حد تدريجي لإيداع كبار السن في مؤسسات ودعم اعتماد كبار السن على ذاتهم واستقلالهم، فإن الاستثمار في خدمات الدعم المناسبة والسماح لكبار السن بالعيش بشكل مستقل في مجتمعاتهم المحلية وتشكيل جزء من مجتمعات شاملة للجميع من شأنه أن يساهم في تحسين صحتهم وتلبية احتياجاتهم الشخصية والعاطفية.

(112) ورقة مقدمة من المعهد الدانمركي لمناهضة التعذيب.

(113) Penal Reform International, *Global Prison Trends 2016*, p. 20.

(114) Penal Reform International, *Alternatives to the death penalty information pack*, 2015.

(115) ورقة من المركز القانوني المعني بالفقر في الجنوب.

(116) Dignity, "Reducing overcrowding in pre-trial detention and prison in the context of Covid-19", 2020.

(117) DLA Piper, *A Global Analysis of Prisoner Releases in Response to COVID-19*, 2020, p. 27.

(118) الورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(119) European Court of Human Rights, *Rozhkov v. Russia*, Application No. 64140/00, para. 104.

(120) يفهم في هذا السياق بأنه البيئة المعيشية والمجتمع الذي يختاره كبار السن.

76- ولئن كان العديد من كبار السن يفضلون الرعاية الأسرية، فإنه ينبغي توفير خدمات دعم موازية كافية وميسورة التكلفة وجيدة النوعية لأفراد الأسرة ومقدمي الرعاية غير الرسميين لمنع أي حرمان لكبار السن من حريتهم. ويشمل ذلك توفير خدمات الرعاية المؤقتة، وتقييم الاحتياجات، والإرشاد وإسداء المشورة، وتنظيم مجموعات الدعم الذاتي، والتدريب العملي على تقديم الرعاية، كما يشمل تقديم معلومات عن التدابير الرامية إلى حماية الصحة البدنية والعقلية لمقدمي الرعاية، بما في ذلك فترات الراحة في عطلة نهاية الأسبوع والتخطيط المتكامل لرعاية كبار السن والأسر⁽¹²¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعترف الدول بالعبء الثقيل لأعمال الرعاية، التي كثيراً ما تكون غير مدفوعة الأجر وتضطلع به النساء والمسنات، وأن تقدره الدول⁽¹²²⁾.

3- ممارسات الرصد وإمكانية اللجوء إلى العدالة

77- من المسلم به أن الرصد المستقل لأماكن الحرمان من الحرية هو أحد التدابير الوقائية الأكثر فعالية في حماية حقوق كبار السن⁽¹²³⁾. ومن خلال زيارات أماكن الاحتجاز، بما في ذلك إجراء مقابلات خاصة مع كبار السن والوصول غير المقيد إلى جميع الوثائق ذات الصلة، تتيح آليات الرقابة الوطنية المستقلة، من قبيل الآليات الوطنية للحماية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تقديم أدلة مباشرة والتحقيق في ظروف كبار السن ومعاملتهم في مثل هذه الأوضاع. وتحدد هذه الآليات المخاطر التي يتعرض لها كبار السن، بما في ذلك أوجه القصور في المعايير والإجراءات، وتقدم توصيات، وتنتشر تقارير، وتدخل في حوار بناء مع السلطات.

78- ويقوم عدد متزايد من الدول بإنشاء هذه الآليات. وتلاحظ الخبرة المستقلة أن عدة آليات تراعي السن وجوانبه المتقاطعة في ولاياتها، كما تتحسب لرصد جميع الأماكن التي قد يحرم فيها كبار السن من حريتهم، بما في ذلك مؤسسات الرعاية والمؤسسات ذات الصلة بالصحة⁽¹²⁴⁾. ويسمح هذا الرصد بإجراء إصلاحات قائمة على الأدلة في السياسات والأطر والممارسات التنظيمية، وخصوصاً في سياق العدالة الجنائية حيث يمكن تشجيع التدابير غير السالبة للحرية. وقد هيأت جائحة كوفيد-19 ظروفاً جعلت من الضروري إعطاء الأولوية للزيارات إلى هذه الأماكن بسبب الخطر المتزايد الذي يتعرض له صحة كبار السن. وشجعت بعض الآليات أيضاً على استخدام تدابير بديلة للاحتجاز وتناولت الحاجة إلى إخراج رعاية المسنين من المؤسسات⁽¹²⁵⁾.

79- ويقع على عاتق الدول التزام ليس فقط بمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المؤسسات التي تديرها الدولة والمعاقبة عليها، بل يقع على عاتقها أيضاً التزام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية كبار السن من انتهاك جهات فاعلة من غير الدول لهذه الحقوق⁽¹²⁶⁾. ويجب عليها أيضاً التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق كبار السن، ولا سيما الحق في الحياة، بطرق منها الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما يجب عليها التحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها الكيانات

(121) A/HRC/30/43، الفقرة 72.

(122) انظر A/HRC/26/39؛ والوثيقة A/76/157، الفقرة 80.

(123) Richard Carver and Lisa Handley, *Does Torture Prevention Work*, ICRC, Geneva, 2016، ورقة من رابطة منع التعذيب.

(124) ورقة من مؤسسات حقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية.

(125) ورقة من رابطة منع التعذيب.

(126) OHCHR, Update to the 2012 analytical outcome study on normative standards for older persons, working paper, 2021, para. 121.

الخاصة⁽¹²⁷⁾. وينبغي أن تكون التحقيقات فعالة وسريعة وشاملة ونزيهة⁽¹²⁸⁾. وتوفر آليات المساءلة الفعالة أيضاً سبلاً لضمان وصول كبار السن إلى العدالة وجبر الضرر. وينبغي أن يكون لدى مرافق تقديم الرعاية والمرافق ذات الصلة بالصحة آليات تسمح للسكان بتقديم شكاوى إذا اعتقدوا أن حقوقهم الإنسانية قد انتهكت، وهي أيضاً طريقة جيدة لتحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية والحفاظ على رضا الزبائن⁽¹²⁹⁾. وينبغي أن يكون عدم ضمان المساءلة عن إهمال موظفي دور الرعاية الذي يؤدي إلى وفاة شخص مسن بمثابة انتهاك للحق في الحياة⁽¹³⁰⁾. وينبغي أن يسري ذلك أيضاً داخل نظام العدالة الجنائية.

4- ضمان ظروف معيشية كريمة

80- وفي إطار نظام العدالة الجنائية، تلاحظ الخبرة المستقلة الممارسات الجيدة من حيث الهياكل الأساسية والظروف المعيشية المكيفة لتتناسب كبار السن، بما في ذلك إنشاء مناطق منفصلة مزودة بالمعدات الكافية؛ وأسرة قابلة للتعديل؛ والماء الساخن؛ وبيئات خالية من الحواجز؛ وسلالم ومقابض للمحتجزين الأكبر سناً؛ ولافتات مكتوبة بأحرف كبيرة⁽¹³¹⁾.

81- وثمة حاجة إلى توفير فرص كافية للتعلم مدى الحياة لكبار السن من نزلاء السجون في إطار إعادة تأهيلهم، بما في ذلك: التدريب على المهارات وتنمية المعارف للحد من خطر العزلة؛ وأنشطة الكفاءة البدنية والفكرية على أساس تقييم شامل يُجرى عند إيوائهم؛ وتنظيم فصول للتدريب البدني للمسنات لتقليل اعتمادهن على الرعاية التمريضية.

82- ومن الأساسي توفير فرص حصول كبار السن على الرعاية الطبية المناسبة أثناء احتجازهم⁽¹³²⁾. وقد حددت الخبرة المستقلة الممارسات الواعدة التالية: توفير الرعاية الشخصية؛ ووجود موظفين طبيين متخصصين في علم الشيخوخة ورعاية المسنين في السجون؛ ووجود موظفين مدربين على كيفية العمل مع كبار السن المصابين بالخرف أو مرض الزهايمر أو أي أمراض تنكسية، وكيف يؤثر ذلك على قدرتهم على التواصل وعلى ذاكرتهم؛ وتوفير الرعاية التلطيفية والرعاية في نهاية العمر مصحوبة بمبادئ توجيهية وبروتوكولات⁽¹³³⁾. ومن المسلم به أن إعطاء الأولوية للتفويض ضد كوفيد-19 للمحتجزين الأكبر سناً كمجموعة ضعيفة ممارسة وإعادة⁽¹³⁴⁾.

(127) اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 12؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2019)، الفقرتان 21 و 27.

(128) قرار الجمعية العامة 147/60، المرفق؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 13؛ و Inter-American Court of Human Rights, *Villagrán Morales et al. v. Guatemala*, Judgment of 19 November 1999, para. 225.

(129) Israel Doron et al., "Unheard voices: complaint patterns of older persons in the health care system", *European Journal of Ageing*, vol. 8, Issue 1, 2011.

(130) انظر: *European Court of Human Rights, Dodov v. Bulgaria*, Application No. 59548/00, 2008.

(131) الورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

(132) *European Court of Human Rights, Mouisel v. France*, Application No. 67263/01, 2002, para. 40, and *Farbtuhs v. Latvia*, Application No. 4672/02, 2004, para. 51.

(133) Ambitions for Palliative and End of Life Care Partnership, "Dying well in custody charter: A national framework for local action", April 2018; United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Justice Committee, "Ageing prison population: Fifth report of session 2019–2021", House of Commons, 22 July 2022; "Ageing prison population: Government response to the Committee's fifth report", Parliament of the United Kingdom, 26 October 2020.

(134) الورقة المقدمة من المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

83- للحرمان من الحرية، الذي يشكل شاغلاً كبيراً في جميع أنحاء العالم، أثر واسع النطاق على كبار السن. وللتحيز ضد المسنين المقترن بالحرمان من الحرية آثار شديدة على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان. وأياً كان السياق الذي يحرمون فيه من حريتهم، فإن من المرجح أن يعاني كبار السن من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومن العنف والإيذاء وسوء المعاملة وحتى التعذيب.

84- ونظراً لقلة البحوث والبيانات، لا تزال حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن المحرومين من حريتهم محتجبة إلى حد كبير ولم تعالج بعد. وبغض النظر عن الأسباب التي تبرر احتجازهم وتقييد حريتهم الشخصية، يجد كبار السن أنفسهم عموماً في أوضاع تضر بحقوق الإنسان الواجبة لهم ولا توفر لهم ما يكفي من السلامة والحماية.

85- ويفتقر الإطار القانوني الحالي إلى التزامات شاملة ومحددة بتوفير حماية فعالة لحقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، بما في ذلك في حالات الحرمان من الحرية. ولا يزال التمييز ضد المسنين منتشراً على نطاق واسع وغير معترف به إلى حد كبير، حتى عندما تعتمد الدول وتنفذ قوانين وسياسات واستراتيجيات وممارسات تتعلق بتقييد حرية كبار السن، ولا سيما أولئك الذين هم في حاجة واضحة أو مفترضة إلى الرعاية.

86- وتوخياً لغرض التفكيك التدريجي للتمييز ضد المسنين داخل مجتمعاتنا الحالية، تقدم الخبرة المستقلة التوصيات التالية لكي تنظر فيها الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين.

87- وتقدم الخبرة المستقلة التوصيات العامة التالية:

(أ) يجب أن تعترف الدول بالحق في الحرية الشخصية والأمن الشخصي لكبار السن وأن تدونه، على النحو المبين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن خلال دعم صك دولي شامل ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن؛

(ب) يجب أن تعتمد الدول قوانين تحظر الممارسات التقليدية والثقافية والاجتماعية والدينية الضارة التي تؤدي، في جملة أمور، إلى حرمان فئات محددة من كبار السن من حريتهم، بمن فيهم المسنات والمثليات المسنات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين أو كبار السن ذوو الإعاقة؛

(ج) ينبغي ألا تأخذ الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في الاعتبار العمر الزمني فحسب، بل ينبغي أن تراعي أيضاً العمر النفسي والاجتماعي عند تحديد الشخص الأكبر سناً في سياق الحرمان من الحرية؛

(د) ينبغي إنشاء نظام للجمع المنهجي للبيانات المصنفة حسب العمر على الصعيد الوطني، تشارك فيه جميع الوزارات ذات الصلة وغيرها من وكالات الدولة، من أجل الاسترشاد الفعال بها في سن القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بحالة كبار السن في جميع أماكن الاحتجاز؛ وينبغي تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والأصل الإثني والإعاقة والظروف والاحتياجات الصحية، وينبغي إتاحتها على نطاق واسع لإطلاع الجمهور على الحقائق التي يواجهها كبار السن المحرومون من حريتهم؛

(هـ) ينبغي إشراك كبار السن وممثليهم واستشارتهم فعلياً في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بإصلاحات القوانين والسياسات المتصلة بحرمانهم من الحرية؛

(و) ينبغي أن تنشئ الدول كياناتها أو إجراءاتها أو هيئاتها المستقلة والمحيدة، ربما في إطار الهيئات المستقلة القائمة، وتكفلها بالنظر في الشكاوى المتعلقة بكبار السن ورصد المعاملة والظروف في جميع الأماكن التي يحرم فيها كبار السن من حريتهم؛ وينبغي منح هذه الآليات الوقائية الوطنية المستقلة الصلاحيات والموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها؛

(ز) يجب إنشاء هيئات رصد مستقلة، معززة بضمانات قانونية، لضمان الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة لكبار السن المعرضين لخطر الحرمان من الحرية أو الذين يعانون من الحرمان من الحرية ضد إرادتهم والذين عانوا من أعمال غير قانونية، بما في ذلك التمييز والعنف وسوء المعاملة والإهمال؛ ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة حرية هؤلاء المسنين؛

(ح) ينبغي أن تقوم هيئات الرصد المستقلة بزيارات مفاجئة إلى جميع أماكن الاحتجاز التي قد يحرم فيها كبار السن من حريتهم؛ وخلال هذه الزيارات، ينبغي أن تطلب هيئات الرصد المستقلة، في جملة أمور، بيانات عن عدد الأفراد الذين يعتبرون "أكبر سناً" في المؤسسة؛ والاستفسار عما إذا كانت هناك سياسة مخصصة لكبار السن؛ وتبسيط الضوء على التحديات والمخاطر التي يواجهها كبار السن، ولا سيما فيما يتعلق بصحتهم المعقدة واحتياجاتهم الخاصة؛ والتحري بشأن تسجيل الوفيات الناجمة عن الحرمان من الحرية والإبلاغ عنها، بما في ذلك الوفيات الناجمة عن أسباب طبيعية، وكذلك جميع حوادث العنف والإهمال وسوء المعاملة؛ ورصد أماكن إقامة كبار السن ومرافقهم وظروفهم المعيشية لتحديد ما إذا كانت مناسبة لسنهم؛ وبفضل الزيارات التي تقوم بها هيئات الرصد المستقلة وتقديم التقارير إليها سياتى وضع توصيات تراعي السن لضمان حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن؛

(ط) ينبغي تزويد الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المكلفة بتقييم حالات إساءة المعاملة والتعذيب والحرمان من الحرية بالوسائل والقدرات اللازمة لدراسة حالة كبار السن بالتفصيل، في إطار مرحلي التحقيق والإبلاغ؛ وتوفر هذه التقييمات الشفافية فيما يتعلق بتجارب كبار السن المحرومين من حريتهم وتساعد آليات حقوق الإنسان على صياغة توصيات مصممة خصيصاً للدول وغيرها من أصحاب المصلحة.

88- وفي سياق الاحتجاز الجنائي، تقدم الخبرة المستقلة التوصيات التالية:

(أ) يجب على الدول أن تعتمد سياسات واستراتيجيات تراعي السن في سياق العدالة الجنائية لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن، تماشياً مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تنظم الحرمان من الحرية؛

(ب) ينبغي ضمان بيانات احتجاز ملائمة للمسنين، بما في ذلك البنات التحتية وأماكن الإقامة والظروف المعيشية المناسبة، والتدريب المراعي للسن لموظفي الاحتجاز لتعزيز التواصل القائم على الاحترام واتخاذ قرارات مستنيرة؛ وينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات والقيام بالأنشطة المناسبة لسنهم، بما في ذلك فرص التعلم مدى الحياة والتدريب المهني؛

(ج) ينبغي توفير خدمات الرعاية الصحية الملائمة لكبار السن لتلبية احتياجاتهم الفردية، وفقاً لمبدأ المساواة في الرعاية الصحية؛ ويجب إجراء الفحص عند إيوائهم لأول مرة وفي أثناء فترات الانتقال وطوال فترة الاحتجاز لتحديد المخاطر والاحتياجات المحددة للمحتجزين الأكبر سناً؛

(د) ينبغي أن تكفل الدول، عند إطلاق سراح كبار السن، استفادتهم من البرامج الفردية السابقة للإفراج عنهم والمصممة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم الخاصة، بما في ذلك الحصول على

الرعاية الطبية والرعاية الصحية العقلية للظروف الصحية القديمة العهد والتي تعاني من نقص في المعالجة، وتوفير حلول الإسكان، والحصول على المعاشات التقاعدية والدعم المالي؛

(هـ) ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للعوامل المتعددة الجوانب في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية، ولا سيما عندما يستند التمييز ضد كبار السن إلى أسس أخرى متقاطعة، من قبيل نوع الجنس أو الإعاقة أو هوية الشعوب الأصلية أو الهوية الإثنية؛ وينبغي وضع خطط للرعاية الفردية لضمان توفير الأمن لكبار السن الأكثر عرضة لخطر العنف وسوء المعاملة والاضطهاد، بمن فيهم المسنات والمثليات المسنات، والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وكبار السن المنتمون إلى جماعات إثنية أو دينية أو أصلية؛

(و) ينبغي أن تنتظر الدول، من خلال نظمها القضائية، فيما إذا كان احتجاز كبار السن الذين يعانون من ظروف صحية معقدة ويحتاجون إلى رعاية تلطيفية ضرورياً ومتناسباً؛ وينبغي أن تدرس الدول أيضاً إمكانية وجود بدائل غير سالبة للحرية في جميع مراحل الاحتجاز، بما في ذلك قضاء عقوبات في مرافق تلبى فيها احتياجات كبار السن بالإفراج الإنساني أو الرحيم أو بالاستفادة منه.

89- وفي سياق الاحتجاز المتصل بالهجرة، توصي الخبرة المستقلة بما يلي:

(أ) يجب أن تضع الدول حداً تدريجياً لجميع أشكال الحرمان من الحرية في سياق هجرة كبار السن وأسرههم؛

(ب) في حالة الاحتجاز، ينبغي إعطاء الأولوية للتدابير البديلة غير السالبة للحرية في معالجة طلبات الهجرة بالنسبة لكبار السن؛ وينبغي أن تتخذ الدول التدابير الملائمة لضمان احترام حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء، وضمان أن تكون ظروف الاحتجاز مناسبة للسن وأن توفر لكبار السن الرعاية الصحية والدعم المهني الماهر، حسب الاقتضاء؛ وينبغي احترام حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء من كبار السن في الكرامة وفي المعاملة العادلة عندما يكونون رهن الاحتجاز المتصل بالهجرة، بما يتماشى مع المعايير القانونية الدولية والإقليمية؛

(ج) ينبغي تصنيف جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين وطالبي اللجوء تصنيفاً منهجياً حسب العمر وغير ذلك من العوامل المتعددة الجوانب ذات الصلة من أجل تحسين توجيه سياسات الهجرة؛

(د) ينبغي أن تكفل الدول حصول كبار السن من المهاجرين وطالبي اللجوء على سبل الانتصاف القانونية والمساعدة القانونية أثناء احتجازهم وإبلاغهم على النحو الواجب بأسباب احتجازهم وبالإجراءات القانونية بلغة يفهمونها.

90- وتقدم الخبرة المستقلة التوصيات التالية في سياق الرعاية:

(أ) يجب إلغاء جميع القوانين والأنظمة التي تبرر حرمان كبار السن من حريتهم الشخصية على أساس سنهم أو على أساس الاحتياجات المفترضة أو الفعلية للرعاية وتسمح "باتخاذ قرارات بديلة"، بما في ذلك ما يسمى "بتشريعات الصحة العقلية"؛

(ب) ينبغي أن تضع الدول ترتيبات للرعاية الكافية المتصلة بالسن وأن تمويلها تمويللاً ملائماً لضمان أن يعيش كبار السن في مجتمعاتهم المحلية حياة مستقلة وكرامة، تماشياً مع إرادتهم وتفضيلاتهم، وفقاً لمفهوم "الشيخوخة في عين المكان" وبهدف إنهاء إيداع كبار السن في مؤسسات؛

(ج) ينبغي أن يعتمد مقدمو الخدمات في القطاع الخاص نهجاً قائماً على الحقوق إزاء ترتيبات الرعاية والمعيشة لكبار السن؛ وينبغي أن تنظم الدول هذه الترتيبات والأنشطة وترصدها تماشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) ينبغي تدريب موظفي تقديم الرعاية وإدارة مرافق الرعاية تدريباً كافياً بشأن احتياجات كبار السن من أجل منع حرمانهم من الحرية ومنع أي عمل أو ممارسة ترقى إلى سوء المعاملة أو العنف أو الإهمال؛

(هـ) ينبغي أن تمتنع الدول عن تخصيص التمويل للخدمات التي تسمح بحرمان كبار السن من حريتهم بسبب التقدم في السن أو بسبب الإعاقة المفترضة أو الفعلية أو الحاجة إلى الرعاية؛ وينبغي زيادة تخصيص التمويل للبحوث والمساعدة التقنية لإنهاء جميع أشكال الحرمان من الحرية في سياق الرعاية؛

(و) يجب أن تتمسك الدول بمبادئ الاعتماد على الذات والاستقلال والأهلية القانونية، بما في ذلك الموافقة المستنيرة، لكبار السن في تشريعاتها الوطنية، على النحو المبين في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
